

العاجز عن الجماع والقيء بها السعال والعاجز عن الولادة كسرها والقيء
بها كى والقيء لا ينزل لها لبن غير علة والقيء لها ولد وفي الاجناس وان
كانت للشاة البتة الصغيرة خلقت شيئا للذئب يجوز ان لم يكن لها الية
خلقت كذلك قال المصنف في الجوز وفي السبع من العيوب ما لا يجوز فيها العيا
والعور وان كان الذهب لبعض عيبتها الواحدة او بعض ذهابها او بعض
استنارها ففي رواية الاجناس ان كان اكثر من النصف لا يجوز والاجماع
وان كان اقل من النصف يجوز وفيه ثلث وما كان دون النصف فهو قليل
عند جما وقد اختلفوا في الظاهر من هذا ما ذكره في شرح الجامع الصغير
للصلاة الشريد في النصف من اربابها والظاهر عنهما ان النصف
كثير وفي مختلفا لرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عند ابي حنيفة
وعنده تعالي وتقول الثلث يجوز وعليه عند من في الجامع الصغير عن
ابن حنيفة رحمه الله تعالى ان لا يجوز في رجل يجمع الحزوف في ردي الاضحية
اختلف المشايخ في جناب الصلاة في الاجناس ولو كانت صححة العينين
واعورة عنده بعد الجارية بناها على نفسه وكانت سلمة فصارت عجمان
عرجا ان كان يوسر لا يجوز لان ينجى بها وان كان فقيرا اجاز له ذلك هذا
في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حنيفة يجوز في عسر اكل او عسر ولو
اصابتها افرق كسب وجعلها او ذهب عيبتها في معالجة اللدخ ان لم
يسلها جاز وان اسلمها بعد اصابة الماخرة ثم نجيها في وقت احد
في يومه او يوم اخر لا روايتها في الاصول وفي القبول والمنسحق والصابغ
الزعرور في عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان يجوز وقال الربيع في
في كتابه ان لا يجوز فيه قال العلماء ولا ناصبه والبعض الذي لا يتبع
لا يجوز

لا يجوز ومقطوعه من فروعه وان ذهب من واحد اقل من النصف فعلى
ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعز اذا لم يكن
لها احدى حليها خلقة او ذهبت باخرة وبقية اخرى لم يجز وفيه ثلث
والبقرة ان ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنتان لا يجوز واولاده
اعلم فصل في الانتفاع في الاضحية وفي الاصل يكون ان تحلب
الاضحية ويجوز صوغها قبل الذبح وينفع به فان فعل ذلك تصدق بثلث
اصحابنا من قال هذا في الشاة التي اوجها على نفسه ويجوز ان ينفع
بجلد الاضحية ويهرب المتعد والنطوع بان يتخذها فورا او يسا ط
او جرابا او غيرها لاولاد ان يشترى به متاع البيت كالجراب والفرجال
والحف والاشترى به الحبل والري واللحم والاداس يسعد بالدرهم
ليصدقها وليس له ان يبيعها بالدرهم ليصدقها على نفسه ولو فعل
ذلك تصدق بمئنة واذا اشترى بقره او بخر او حمة ضحية يمكن
لرؤسها واستعمالها في فعل فكله او يصدق بثلث ما انقصه وان
اجره تصدق باجره وفي اضاحي الزعرور فان ولدت ولدا وعرجا وولدها
معها فاصب في الاضحية عن العهر وفي البخر ينجى الغنم من نفسه
ولده الصغير فبيدها وانما عن اولاده الكبار فلا ينجى عنهم وانما
ابن الابن فقيد بلستان فان كان للصغير مال ينجى عنه ابوه او وصيه
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف وعند محمد بن زبير من
ماله وفي الاصل قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى ان ينجى
ان على الباب ان ينجى من مال الصغير وكذلك الوصي على قاصد
القطر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى والاصح ان ليس له ذلك وطحا

177